الحالة الاقتصادية العامة (١)

كانت الحالة الاقتصادية والمالية العامة في السنة الماضية مما يدعوا الى الارتياح ويساعد على انتعاش الاعمال لولا ما اصاب موسم القطن من هبوط عظيم في الاسعار .

فالحالة المالية العامة كانت احسن من السنة السابقة . فقد قدرت ميزانيتها عن سنة ١٩٢٥ المتداخلة في سنة ١٩٢٦ بمقدار ٣٦٫٨٧٠٫٠٠٠ للايرادات و٣٦٫٢٨٨٫٢٦٦ جنيه للمصروفات . والظاهر ان طريقة التقديرات للميزانية غير غلطئة . بدليل ان فائض الايرادات عن المصروفات يتجاوز عادة ما كان مقدراً له في الميزانية ويساعد بالتالي على الزيادة في مقدار المال الاحتياطي البالغ في ٣١ مارس الماضي ٢٥٫٥٥٧٫١٧٥ جنيهاً

وزادت حصة سندات الديون العمومية التي تدفع فوائدها في مصر زيادة مستمرة فبلغت ٥٨ في المائة في سنة ١٩٢٥

واستمر ميزان التجارة في صالح البلاد فقد كان مجموع الصادرات لغاية ٣١ ديسمبر الماضي ٥٩٫١٩٨٫٦٦٢ جنيهاً والواردات ٥٨٫٢٢٤٫٨٩٥ جنيها أي أن زيادة الاولى عن الثانية بمقدار ٩٧٣٫٧٦٨ جنيها ولو أنه أقل مما كان عليه في سنة ١٩٢٤ حيث كانت زيادة الصادرات عن الواردات بمقدار ١٤٫٩٩٧٫٠١٧ جنيها

ولا تقل الحالة المالية الخاصة عن الحالة المالية العامة في رخائها السنة الماضية فان اصحاب الاراضي الزراعية والمباني قد سددوا من اقساط الرهنيات في سنة ١٩٢٥ أكثر مما افترضوا . فقد كان مجموع الاقساط المدفوعة في البنك العقاري ١٫٩٢٠٫٣٩٠ جنيه ومقدار السلف الجديدة المعقودة ١٫٣٢٠٫٨٠٥ جنيه اي أن ما دفعه المصريون في سداد ديونهم لهذا المصرف وحده يبلغ في السنة الماضية ٥٩٨٫٥٨٤ جنيه هو الفرق بين ما سددوه من قديم وما اقترضوه من جديد

وقد زادت حركة تشييد المباني في مدن القطر المصري ولا سيما في مصر والاسكندرية زيادة محسوسة يدل عليها شاهد العيان وزيادة ايراد الضريبة على المباني

---

(١) من تقرير مجلس ادارة بنك مصر الى الجمعية العادية للمساهمين المنعقدة في ١٤ مارس سنة ١٩٢٦

وزاد عدد الملاك الزراعيين ومقدار ما يملكون من الفدادين زيادة تذكر من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩٢٥ . فقد كانوا في سنة ١٩١٥ عبارة عن ١ر٥٦٣ر٧٢٣ مالكا منهم ١ر٥٥٥ر٥٠٣ وطنياً يملكون ٤ر٧٦٣ر٠٨٨ فداناً و٨ر٢٢٠ اجنبياً يملكون ٦٩٤ر٨٩٦ فداناً فباعوا في سنة (١٩٢٥) ٢ر٠٣٩ر٨٨٨ مالكا منهم ٢ر٠٢٣ر١١٤ وطنيا يملكون ٥ر٠٤٧ر١١٣ فداناً و٦ر٧٧١ اجنبياً يملكون ٥٤٩ر٩٢٠ فدانا . اي ان المصريين الملاك الزراعيين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون بخلاف الملاك الاجانب فقد نقص عددهم ونقصت مساحة ما يملكون والمجموع الكلي زيادة في عدد الملاك . وزيادة في مساحة الاراضي المزروعة منذ عشرة اعوام .

وكذا الحال بالنسبة للاقبال على الثروة المنقولة وأهم ظواهرها السهوم والسندات فانه بالرغم من أزمة القطن كانت سوق الاوراق المالية نشطة في السنة الماضية في مصر والاسكندرية وتماسكت اسعار الاوراق المالية وظهرت كأنها ثروة مستقلة قوية بذاتها لم تتأثر بالتقلبات العنيفة التي تقلبتها اسعار القطن المصري في سوق الاسكندرية

وقد صرخ الناس بحق من هذه الازمة فتدخلت الحكومة بتحديد المساحة المزروعة قطناً كما تدخلت بالشراء في سوق مينا البصل على أساس نسبة حددتها بين سعر القطن المصري والقطن الامريكي

على ان هذه كلها علاجات وقتية وهي تكرر في كل عام على صورة متشابهة والعلاج الدائم هو الفعال والواجب البحث عنه لتحقيقه في صالح البلاد

وهذا العلاج الدائم متشعب الاطراف لانه مرتبط بجميع وجوه حياتنا الزراعية والاقتصادية والمالية . ولكن من المحقق منذ الآن أمران : وهو ان النقابات الزراعية هي النواة الاساسية الحيوية التي ينبغي ان يشاد فوقها وبقوتها نظام الدفاع الذاتي عن حاصلات القطر الزراعية . وأمر آخر وهو انه الى ان يتم تنظيم هذه النقابات على هذه الصورة تنظيما مجديا فعالا يحسن ان يدرك المصريون ملاكا وغير ملاك ان عليهم وحدهم أن يتدبروا أحسن الطرق بوسائلهم الذاتية والقومية للدفاع عن حاصلاتهم الزراعية .